

كلية: الآداب

القسم او الفرع: اللغة العربية

المرحلة: الثانية

أستاذ المادة: أ.م.د. إسراء صلاح خليل

اسم المادة باللغة العربية: نحو

اسم المادة باللغة الإنكليزية: Grammar

اسم المحاضرة السابعة عشر باللغة العربية: التعدي واللزوم

اسم المحاضرة السابعة عشر باللغة الإنكليزية :Transitive and Intransitive Verbs

تَعَدَّي الفعلِ ، ولُزُومُهُ علامة الفعل الْمُتَعَدَّى

عَلاَمَةُ الفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ هَا غَيْرِ مَصْدَرِ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ

- إلى كم قسم ينقسم الفعل باعتبار التعدِّي ، واللُّزوم ؟

- ينقسم الفعل باعتبار التعدّي ، واللزوم إلى قسمين ، هما :

1- فعلٌ مُتَعَدِّ . 2- فعلٌ لأَزْمِ .

ذهب بعض العلماء إلى أن الفعل ينقسم بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام، هي:

1- فعل متعدِّ 2- فعل لازم 3- فعل ليس بمتعدٍ ، ولا لازم،

وجعلوا من هذا القسم (كان) وأخواتها ؛ لأنها لا تنصب المفعول به ، ولا تتعدّى إليه بحرف جر .

والصواب أنّ (كان) ليست فعلا تامّاً ، بل هي فعل ناقص ؛ ولذلك لا تدخل تحت هذا التقسيم .

- عرَّف الفعل المتعدِّي ، والفعل اللازم .

- الفعل المتعدَّي ، هو : الذي يصل إلي المفعول به بغير حرف جر ، نحو : ضربتُ زيداً ؛ولوصوله إلى المفعول به بنفسه سُمَّيَ فعلاً متعدِّياً ،ويُسَمَّى (وَاقِعاً) لوقوعه على المفعول به ، ويُسَمَّى (مُجَاوِزاً) لأنه يجاوز الفاعل إلى المفعول به .

والفعل اللزّرم، هو: الذي يلزم فاعله، و لا يتعدّى إلى المفعول به إلا بواسطة حرف الجر، نحو: مررت بزيدٍ، أو ليس له مفعول، نحو: قامَ زيدٌ.

ويُسمَّى لازِماً، وقاصراً، وغير متعدًّ؛ للزومه الفاعل، وعدم تعدَّيه للمفعول به بنفسه. ويُسمى متعديا إذا وصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر، نحو: مررت بزيدٍ، ونحو: تمسَّك بالفضيلةِ

- ما علامة الفعل المتعدِّي ؟

- علامته: أن يتصل به الضمير (الهاء) الذي يعود إلى غير المصدر، نحو: البابُ أغلقته. فالضمير (الهاء) مفعول به ، يعود إلى (الباب) وهو غير مصدر.

أمًّا الهاء التي تعود إلى المصدر فإنها تتصل بالمتعدَّى ، واللازم فهي ليست علامة على الفعل المتعدّي وحده. فمثال اتصالها بالمتعدَّى: الضربُ ضربتُهُ زيداً ، ومثال اتصالها باللازم: القيامُ قمتُه. فالهاء في كلا المثالين عائدة إلى المصدر (الضرب) و (القيام)؛ ولذلك اتصلت بالمتعدَّى ، واللازم. وهذا مراد الناظم بقوله: "أن تصل ها غير مصدرٍ به ".

الفعل المتعدَّي ينصب مفعوله ما لم يكن المفعول نائبا عن الفاعل

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلِ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ

- ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

- يريد أن الفعل المتعدَّي ينصب مفعوله إن لم يَنُبْ عن فاعله ، نحو: تَدَبَّرتُ الكتبَ فإن ناب عن فاعله وجبَ رفعه على أنه نائب فاعل ، نحو: تُدُبِّرتِ الكتبُ

- اذكر أقسام الأفعال المتعدية .

- الأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام ، هي :

1- قسم يتعدّى إلى مفعول واحد ، نحو : ضرب ، وأكل إلخ

2- قسم يتعدّى إلى مفعولين ، وهو قسمان .

أ- ما يتعدّى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، كظنَّ ، وأخواتها .

ب- ما يتعدَّى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، كأعْطَى ، وألْبَسَ ، وكسا ، وسأل

3- قسم يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل ، كأَعَلَمَ ، وأرَى ، وأخواتهما .

- هل يُنْصَبُ الفاعلُ ، ويُرْفَعُ المفعولُ به ؟

- قد يُنصب الفاعل، ويُرفع المفعول به عند أمن اللّبس، كقولهم: خرقَ الثوبُ المسمارَ. ولا يقاس على ذلك، بل يُقتصر فيه على السّماع.

تعريف الفعل اللازم وأنواع الأفعال الْمُتَحَتَّمَة اللزوم

لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايِا كَنَهِمْ وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنسَا لوَ إحد كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا

وَلاَزِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى وَحُتِمْ كَذَا افْعَلَلَّ والْمُضَاهِى اقْعَنْسسَا أَوْ عَرَضاً أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى

- ما علامة الفعل اللازم ؟

- أنَّ الفعل اللازم: هو الذي يلزم فاعله (أي: إنه ليس بمتعدٍّ).

وعلامته: أنَّه يتصل بـ (هاء) الضمير التي تعود إلى المصدر ، نحو: القيامُ قمتُه ، ولا يتصل بـ (هاء) الضمير التي تعود إلى غير المصدر .

- اذكر أنواع الأفعال التي يتَكتَّمُ لُزُومُها .
 - الأفعال التي يتحتُّمُ لزومها ، هي :

1- ما دلَّ على سَجِيَّة (أي: طبيعة) وهي الأفعال الدالّة على صفة تُلازم صاحبها ، نحو: شَرُف ، وكَرُم ، وظَرُف ، ونَهِمَ . وكَرُم ، وظَرُف ، ونَهِمَ .

* والأغلب في هذه الأفعال أنها من باب (فَعُلَ) . *

2-كلّ فعلٍ دلّ على نظافةٍ ، أو وَسنَخ ، نحو : طَهُرَ ، ونَظُفَ ، ووَضُوَ ، ودَنِسَ ، ووَسِخ ، وقَذُرِ . 3- كلّ فعلٍ دلّ على أمرٍ عارض يزول بزوال السّبب ، نحو : مَرِضَ ، وحَزِنَ ، ونَشِطَ ، وفَرِحَ ، وكَسُلَ ، وارْ تَعَشَ.

4- ما دلّ على لَوْنِ ، أو عَيْبِ ، نحو : احْمَرَ ، واصْفَرَ ، وعَورَ ، وعَمِيَ . * جعل الناظم النوعين الثالث، والرابع تحت مُسمَّى واحد، بقوله: " أو عَرَضاً ". *

5- ما جاء على وزن افْعَلَلَ ، نحو: اقْشَعَرَ ، واشْمَأَزَ ، واطْمَأَنَ .

6- ما جاء على وزن افْعَنْلَلَ ، نحو: اقْعَنْسَسَ ، واحْرَنْجَمَ ، وافْرَنْقَعَ .

ما جاء على وزن انْفَعَل ، نحو : انْكَسَر ، وانْطَلَق ، وانْقَطَع .

8- الفعل المطاوع للمتعدَّي إلى مفعول واحد ، نحو: مَدَدْتُ الحديدَ فامْتَدَّ الحديدُ فالفعل (امتدَّ) فعل لازم ؛ لأنه مطاوع للفعل (مَدَّ) وهذا الفعل متعدِّ إلى مفعول واحد فقط ومن أمثلته: دحرجتُ الكرةَ فَتَدَحْرَجَتِ الكرةُ ، رفعتُ الصَّوْتَ فارتفعَ الصَّوتُ .

أمًّا المطاوع للمتعدَّى إلى مفعولين فإنه لا يكون لازما ، بل يكون متعدَّيا إلى واحد ، نحو: فَهَمْتُ زيداً المسألة فَفَهمَهَا ، ونحو: علَّمتُه النَّحو فتعلَّمَه.

تعدية اللازم بواسطة حرف الجر وتعديته بحذف حرف الجر

وَعَدَّ لاَزِماً بِحَرْفِ جَرَّ وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرَّ نَقْل وَفَى أَنَّ وَأَنْ يَطَّرِدُ مَغْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

- ما مراد الناظم بالبيت الأول ؟

- مراده: أن الفعل اللازم يمكن تعديته بواسطة حرف جر ، نحو: مررت بزيد. فزيد: اسم مجرور وقعَ موقعَ المفعول ؛ والأحسن في إعرابه أن يُقال: الجار مع مجروره في محل نصب مفعول به غير صريح.

وقد يتعدّى اللازم بحذف حرف الجر فإذا حُذِف حرف الجر أصبح الاسم الذي بعده منصوباً على أنه مفعول به عند البصريين ، أو على نَزْعِ الخَافِض (أي: حذف حرف الجر) عند الكوفيين ومثال ذلك قولك : مررت زيداً ،والأصل: مررت بزيدٍ ومنه: ذهبتُ الشَّامَ، (أي: إلى الشَّام) ومنه

قوله تعالى: ﴿ وَأَخْنَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ (أي: من قومه) ومنه قول الشاعر: تَمُرُّونَ الدَّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلاَمُكُمُ عَلَى ٓ إِذاً حَرَامُ.

والأصل: تمرّون بالديار.

- ما مراد الناظم بالبيت الثاني ؟

- مراده : أنّ حذف حرف الجر جائز قِياساً مُطّرداً إذا كان المجرور (أنّ ، أو أنْ) بشرط أمْنِ اللّبس

ومثال الحذف مع أَنْ : عَجبتُ أَنْ يَدُوا، وَالأصل: مِنْ أَنْ يدوا (أي: مِنْ أَنْ يُعطوا الدَّية) ومنه قوله

تعالى : ﴿ أَوَ عَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمُ ذِكُرٌ مِن رَّبِّكُمْ ﴾ والتقدير : أوعجبتم مِنْ أَنْ جاءكم

أما إذا خِيف اللّبس فلا يجوز الحذف مع (أنّ ، وأنْ) نحو : رَغِبتُ في أن تقوم . ففي هذا المثال لا يجوز حذف حرف الجر (في) ؟ لأنه إذا حُذِفَ لا يُعْلَمُ هل المحذوف (في) أو (عَنْ) ؟

- هل الحذف مع غير (أَنَّ ، وأَنْ) قِيَاسِيّ ، أو سَمَاعِيّ ؟

- عرفنا في السوال السابق أن الحذف مع (أنّ وأن) قياسي ، أمّا الحذف مع غير هما ففيه خلاف : 1- مذهب الجمهور : أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أنّ وأنْ) بل يُقتصر فيه على السّماع

2- مذهب الأخفش الصغير: أنه يجوز الحذف مع غير هما قياساً بشرط تَعيُّن الحرف، ومكان الحذف، نحو: بريتُ القلمَ بالْمِبْرَاةِ ، فيجوز عنده حذف (الباء) فتقول: بريت القلمَ المبراةَ، فإن لم يتعيّن الحرف لم يَجُز الحذف، نحو: رغبت في السَّفر. ففي هذا المثال لا يجوز الحذف؛ لأنه لا يُدْرَى هل المحذوف حرف الجر (في) أو (عن) ؟

وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يَجُز الحذف عنده ، نحو: اخترتُ القومَ من بني تَمِيمِ ، فلا يجوز الحذف ؛ فلا تقول: اخترتُ القومَ بني تميم ؛ لأنه لا يُدرى هل الأصل: اخترتُ من القومَ بني تميم ، أو: اخترتُ القومَ من بني تميم ، فلم يتعين مكان الحذف كما ترى .

- ما محل (أنّ ، وأنْ) من الإعراب عند حذف حرف الجر ؟

- هذه المسألة مُختلف فيها:

1- مذهب الأخفش: أنهما في محل جرّ.

واستدل على ذلك بالسَّمَاع عن العرب ، فإن العرب قد تحذف حرف الجر ويبقى الاسم مجروراً . ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشْنَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكُفَّ الْأَصَابِعُ

والأصل: أشارت إلى كليبٍ.

2- مذهب الكسائى: أنهما في محل نصب.

واستدلّ على ذلك بأنّ حرف الجر عامل ضعيف ؛ لأنه مختص بالاسم فقط ، والعامل الضعيف لا يَقُوى على العمل إلا إذا كان مذكوراً فإذا حُذِف زال عملُه. واستدل كذلك بالسّماع عن العرب، فإنَّ العرب قد تحذف حرف الجر ، وتنصب الاسم الذي كان مجروراً به . ومن ذلك قول الشاعر : لَدْنٌ بِهَنَّ الكَفَّ يَعْسِلُ مَثْنُهُ فيه كَمَا عَسَلَ الطَّريقَ الثَّعْلَبُ

والأصل: كما عسلَ في الطريق.

3- مذهب سيبويه : جو از الأمرين (الجر ، والنصب) لأنَّه رأى أنَّ أدِلَّة الفريقين مُتكافئة ،ولا وَجْه لترجيح أحدهما على الآخر ؛ولذلكُ جوّز الوجهين. فإذا قلت: عجبت أنّك قائمً، أو: عجبت أن يعطوا الدَّية ، فالمصدر المؤوَّل من (أنّ واسمها وخبرها) ومن (أنْ والفعل) يجوز أن يكون : في محل جرّ بحرف الجر المحذوف ، ويجوز أن يكون : في محل نصب على نزع الخافض ، أو على أنه مفعول به .

تقديم أحد المفعولين وهو الفاعل في المعنى في باب أعطى

مِنْ أَنْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسنْجَ اليَمَنْ وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلِ مَعْنَى كَمَنْ ا

- ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

- مراده : أنّ الفعل إذا تعدّى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، كأعطى ، وأَلْبَسَ ، وغير هما ؛ فالأصل تقديم المفعول الذي هو فاعل في المعنى ، نحو: أعطيت زيداً در هما ، فالأصل في هذا المثال تقديم (زيد) على درهم ؛ لأنه الأخِذُ للدرهم فهو الفاعل في المعنى ، ومثله قولك: كسوتُ زيداً جُبَّةً، ونُحو: أَلْبِسَنْ مَنْ زاركم نسجَ اليمن، فالأصل تقديم (مَنْ) لأنه اللَّبس فهو الفاعل في المعنى، أمّا (نسجَ اليمن) فهو المفعول الثاني ؛ لأنه الملبوس. ويجوز تقديم ما ليس فاعلا في المعنى لكنه خلاف الأصل .

أحكام تقديم ما هو فاعلٌ في المعنى ، وتأخيره

وَتَرْكُ ذَاكَ الأصل حَتْماً قَدْ يُرَى وَيَلْزَمُ الأصلُ لِمُوجِبِ عَرَى

- اذكر أحكام تقديم المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى، وتأخيره ـ
 - له ثلاثة أحكام ، هي :
 - 1- يجب تقديم الفاعل في المعنى ، وذلك في ثلاثة مواضع ، هي :

أ- إذا خِيفَ اللَّبسُ ،وذلك إذا صَلُحَ كُلُّ من المفعولين أن يكون فاعلا في المعنى، نحو: أعطيت زيداً عمراً ، فيجب تقديم الفاعل في المعنى ؛ لأنّ كلاّ منهما يصلح أن يكون آخِذاً ومأخوذاً.

ب- إذا كان المفعول الثاني محصوراً فيه ، نحو: ما كسوتُ زيداً إلا جُبَّةً ، ونحو: ما أعطيت خالداً الا در هماً ، فالمحصور فيه يجب تأخيره .

بح- إذا كان الفاعل في المعنى ضميراً متصلا ، والمفعول الثاني اسما ظاهر ، نحو: أعطيتك در هماً ، فالضمير المتصل يجب تقديمه ليكون متصلا بالفعل.

2- يجب تقديم ما ليس فاعلا في المعنى ، وتأخير الفاعل في المعنى ، وذلك في ثلاثة مواضع ، هي

أ- إذا كان الفاعل في المعنى متصلا بضمير يعود إلى المفعول الثاني ، نحو: أعطيت الدرهمَ صاحبَه. ففي هذا المثال تأخّر المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى وجوباً ؛ لأنه مشتمل على ضمير يعود إلى المفعول الثاني المتقدَّم ، ولا يجوز تقديم المفعول الأول ؛ فلا تقول: أعطيت صاحبَه الدرهمَ ؛ لِئلا يعود الضمير إلى متأخَّر لفظاً ورُتبة ، وهو ممتنع كما عرفت ذلك في س13 في باب

ب- إذا كان الفاعل في المعنى محصوراً فيه ، نحو: ما أعطيت الدر همَ إلا زيداً .

ج- إِذَا كَانَ الفاعل في المعنى اسما ظاهراً ، والمفعول الثاني ضميراً متصلاً ، نحو: الدرهمُ أعطيته زيداً .

3- جواز الأمرين، وذلك في غير ما سبق ، نحو : أعطيت السائلَ ثوباً، ويجوز أعطيت ثوباً السائلَ ؛ لأن الآخِذ معلوم ، والمأخوذ معلوم فلا لَبْس فيه ، ونحو : أعطيت زيداً ثوبَه ، ويجوز : أعطيت ثوبَه زيداً ؛ لأن المتصل بالضمير هو الثاني، وليس المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى فالضمير عائد إلى متأخر لفظاً متقدَّم رتبة ، وهذا جائز .

جواز حذف الفَضْلة (المفعول به)

وَ حَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِرْ إِنْ لَمْ يَضِرْ كَ حَذْفِ مَا سِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرْ

ما المراد بالفضلة ؟ وما ضدُّها ؟

- المراد بالفضلة: ما ليس ركنا أساسيًّا في الجملة ،ويمكن الاستغناء عنه، كالمفعول به. وضد الفضلة: العُمْدَة ، وهو: ما كان ركنا أساسيًا في الجملة، ولا يمكن الاستغناء عنه ، كالفاعل .

- ما حكم حذف الفضلة ؟ وما شرط حذفها ؟

- يجوز حذف الفضلة (المفعول به) بشرط ألاً يَضُرَّ حذفه ، كقولك في : ضربتُ زيداً (ضربتُ) بحذف المفعول به، وكقولك في أعطيت زيداً در هما: أعطيتُ، بحذف المفعولين. ومنه قوله تعالى:

فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَأَنَّقَى ﴾ بحذف المفعولين، وقوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ بحذف

المفعول الثاني، وقوله تعالى: ﴿ حَتَّى يُعُطُوا ٱلْجِزْيَةَ ﴾ بحذف المفعول الأول.

- هل يجوز حذف الفضلة إذا ضرَّ حذفها ؟ وضَّح ذلك .

- إذا ضرَّ حذف الفضلة لم يَجُز حذفها، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال، نحو أن يُقال: مَنْ ضربتَ؟ فتقول: ضربت زيداً ، فهنا لا يجوز حذف المفعول به (زيدا) لأنه هو المقصود من السؤال.

وكذلك لا يجوز حذفه إذا وقع محصوراً ، نحو: ما ضربْتُ إلا زيداً ، فلا يجوز حذف المفعول به (زيداً) لأنه محصور ، ولا يجوز حذف المحصور ؛ لئلا يفسد المعنى لأننا إذا حذفنا (زيدا) دلّ الكلام على نفى الضرب مطلقا ، والمقصود نفى الضرب عن غير زيد ، فإذا حُذف لم يُفهم ذلك .

جواز حذف عامل النصب في الفضلة (المفعول به)

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمًا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

- ما حكم حذف عامل النصب في المفعول به ؟

- لحذفه حكمان ، هما .

1- حذف جائز: يجوز حذف ناصب المفعول به إذا دلّ عليه دليل ، كأن يقع جوابا لسؤال ، نحو: مَنْ ضربتَ ؟ فتقول: زيداً ، بحذف (ضربت) لأنه مذكور في السؤال ، فَذِكْرهُ في السؤال قرينة تدلّ عليه.

2- حذف واجب: يجب حذفه في أبواب معيَّنة ، كباب الاشتغال ، نحو: الطالب أكرمته ، والتقدير: <u>أكرمتُ الطالب أكرمته</u>.

ومنها باب المنصوب على الاختصاص ،نحو: نحن المسلمين لا نشرك بالله شيئاً، والتقدير: أخصُّ المسلمين.